

بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدعو فيه إلى مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني دمشق، أواسط كانون الأول/ديسمبر 1995.* [مقتطفات]

في العشرين من كانون الثاني [يناير] القادم سوف تجري الانتخابات لمجلس الحكم الذاتي ولرئيس سلطته التنفيذية وفقاً لشروط اتفاق أوسلو واتفاق طابا. [...] إننا ندعوكم لمقاطعة الانتخابات للأسباب التالية:

(1) الانتخابات طعنة غدر لنضال الأسرى والمعتقلين

سوف تجري الانتخابات وفي السجون الإسرائيلية أكثر من خمسة آلاف أسير ومعتقل. [...]

(2) الانتخابات هضم لحقوق المبعدين

سوف تجري الانتخابات وأكثر من ألف ومئة من المواطنين الذين أبعدهم سلطات الاحتلال قسراً، بسبب دورهم في النضال الوطني، محرومون من حقهم في العودة إلى وطنهم، وهم من نخبة المناضلين وصفوة الطلائع السياسية لشعبنا. [...]

(3) الانتخابات هدر لحقوق النازحين

تجري الانتخابات وقضية النازحين ضائعة في متاهات اللجنة الرباعية (الإسرائيلية، الأردنية، المصرية، الفلسطينية) بعد أن فرط بها اتفاق أوسلو وتجاهل قرار مجلس الأمن رقم 237 الذي يكفل لهم حق العودة دون قيد أو شرط. وإذا سلمنا بأن هدف الانتخابات أن تفرز مجلساً يمثل فلسطينيي الضفة والقطاع، فكيف يحرم منها أولئك الذين أُجبروا على مغادرة الضفة والقطاع أو حرموا من العودة إليهما خلال عدوان 1967 أو ما بعده؟

(4) الانتخابات مساس بحقوق اللاجئين وتمزيق لوحدة شعبنا

إن الانتخابات التي ستجري بموجب شروط اتفاقي أوسلو وطابا، تستثني أربعة ملايين لاجئ فلسطيني في الشتات وتحرمهم. وهم الذين يشكلون أكثرية الشعب. من المشاركة في صنع مستقبل شعبهم. إن إجراء الانتخابات وفق هذه الشروط هو تمزيق لوحدة شعبنا وتفتيت لوحدة قضيته الوطنية وتقزيم لها في حدود الحكم الذاتي للضفة والقطاع، وهو مقدمة لتوطين اللاجئين وتبديد هويتهم الفلسطينية وتصفية قضيتهم. [...]

(5) الانتخابات تسليم بالضم الإسرائيلي للقدس

اتفاقية طابا تفرض على مواطني القدس إجراءات خاصة للمشاركة في الانتخابات تختلف عن تلك المطبقة في الضفة الغربية وغزة. وهذا بحد ذاته تسليم بفصل القدس وعزلها عن سائر المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967. وهذه الإجراءات تحرم مواطني القدس من الترشيح ما لم يكن للمرشح عنوان آخر في الضفة الغربية، وتلمي عليهم التصويت في مراكز البريد الإسرائيلية. هذه الإجراءات تجعل من أهل القدس جالية أجنبية في مدينتهم. [...]

* مصدر خاص.

(6) الانتخابات ليست حرة بل تجري في ظل الاحتلال

قبل شهور قليلة كان رموز السلطة يتسابقون لإطلاق التصريحات العنترية التي تعلن رفضهم إجراء الانتخابات تحت حراب الاحتلال، وتؤكد أن الانتخابات لن تجري ما لم تخرج إسرائيل من جميع المدن والقرى والمراكز الآهلة بالسكان. اليوم تسمعونهم هم أنفسهم يدعونكم إلى المشاركة في الانتخابات ويزعمون أنها خطوة نحو حق تقرير المصير. [...]

(7) الانتخابات، بشروط أوصلو. طابا، تزييف لحق تقرير المصير

إن تصريحات رموز السلطة تدعي أن الانتخابات هي خطوة نحو ممارسة حق تقرير المصير. ولكن الواقع يشهد على عكس ذلك. إن إسرائيل تتحكم بكل شاردة وواردة في مجريات العملية الانتخابية. فهي تبت بجدول الناخبين، وتصادق على لوائح المرشحين، وتشرف على مسار الحملات الانتخابية. كيف يمكن ممارسة حق تقرير المصير في ظل التحكم الكامل لقوات الاحتلال؟ ووفقاً للشروط التي فرضتها إسرائيل في اتفاق أوصلو/ طابا، فإن ثلث الشعب الفلسطيني فقط سيكون له حق المشاركة في هذه الانتخابات. كيف يمكن لثلث الشعب أن يقرر مصير الشعب كله؟ وأخيراً فإن هذه الانتخابات تضع الناخب أمام خيار وحيد هو خيار الحكم الذاتي وتستبعد جميع الخيارات الأخرى وفي مقدمتها الاستقلال. [...]

(8) الانتخابات ليست تشريعية بل هي لتنفيذ اتفاق أوصلو المشؤوم

يزعم رموز السلطة أن المجلس الذي سيجري انتخابه هو مجلس تشريعي. إن نصوص اتفاقية أوصلو وطابا تكذب ادعاءاتهم. فالمجلس الذي سوف يجري انتخابه يستمد سلطاته ليس من الشعب بل من الصلاحيات والمسؤوليات المحالة من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي بموجب الاتفاق. إن اتفاقية أوصلو وطابا وملاحقها هي المرجعية القانونية للمجلس العتيد. وهو لا يملك حق إصدار أي تشريع أو قرار يخالف الاتفاقيات أو يتجاوزها، وليس له حتى الحق في إعادة التفاوض عليها إنه إذن مجلس مكلف بتنفيذ اتفاقيات أوصلو. طابا المشؤومة التي تتجاهل حقوق شعبنا وتتناقض مع مصالحه وتكرس هيمنة الاحتلال. [...]

(9) صلاحيات المجلس هزيلة ولا تضمن مصالح المواطنين

أنصار السلطة يزعمون أن المجلس المنتخب، رغم القيود المذلة التي تفرضها الاتفاقيات على سلطاته، ستكون له صلاحيات التقرير في قضايا البناء الاجتماعي والاقتصادي والخدمات، وأن المواطنين. سواء كانوا أفراداً أو جماعات جهوية أو عشائرية أو طائفية. يمكنهم تأمين مصالحهم الحياتية من خلال ممثلهم في المجلس. إن قراءة سريعة للاتفاقيات تكشف أن هذا الادعاء كذب وتزوير مفضوح. وحتى في هذه المجالات الحياتية فإن الصلاحيات الممنوحة للمجلس هزيلة ولا تسمح له برعاية وتأمين مصالح المواطنين الأساسية. [...]

(10) النظام الانتخابي مسخ لمبادئ الديمقراطية الحقة

يعتقد البعض أن المشاركة في الانتخابات يمكن أن تكون مدخلاً للتغيير والحد من الفساد والاستبداد، وأن الإدلاء بأصواتنا هو مشاركة في صنع مستقبل شعبنا. والواقع أن شروط العملية الانتخابية وسقفها السياسي ونظامها تجعل نتائجها محسومة ومقررة سلفاً ولا جدوى من محاولة تغييرها. [...]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx